

اسم البرنامج: حديث الثورة

عنوان الحلقة: قانون التظاهر بمصر، الانفلات الأمني بليبيا

مقدمة الحلقة: خديجة بن قنة

ضيوف الحلقة:

- حاتم عزام/نائب رئيس حزب الوسط المصري
- أحمد عبد الحفيظ/ نائب رئيس الحزب الناصري المصري
- الطاهر محمد مكني/عضو لجنة الأمن القومي في المؤتمر الوطني العام
- سليمان البرعصي/كاتب وباحث سياسي

تاريخ الحلقة: ٢٠١٣/١١/٩

المحاور:

- الهدف الحقيقي من قانون تنظيم التظاهر
- قانون التظاهر بديلا للطوارئ
- جدل سياسي بشأن إقرار القانون
- أزمة الأمن في ليبيا
- حلول توافقية للخروج من الأزمة في ليبيا

خديجة بن قنة: مشاهدنا أهلا بكم إلى حديث الثورة، لطالما شكنا الليبيين من غياب الأمن ومن انحسار سلطة الدولة في أغلب أجزاء البلاد لكن وصول الانفلات إلى حد أن يشتبك المسلحون في قلب العاصمة طرابلس من دون أن يستدعي ذلك تدخل القوات الحكومية كان أمرا مثيرا لقلق واستغراب الكثيرين، هذا الموضوع وتأثيراته السياسية والأمنية سيكون إذن مثار بحثنا في الجزء الثاني من هذه الحلقة التي نخصص جزءها الأول للوقوف على الجدل بشأن مشروع قانون جديد للتظاهر في مصر أشبعه مؤيدو الانقلاب قبل معارضيه أشبعوه انتقادا وتجريحا، أمرٌ جعل تحريكه في هذا التوقيت

مثار تساؤل لكثيرين خاصة وأنه يأتي قبل خمسة أيام فقط من انتهاء حالة الطوارئ في مصر.

[تقرير مسّجل]

ناصر آيت ظاهر: لا حاجة لقانون تظاهر يطلق يدها؛ فالشرطة في مصر كما يبدو لم تتغير، ومع ذلك فإنها قد تنال تفويضا فعليا بحظر المظاهرات وقمعها، سنتاله من قانون يفترض أنه ينظم التظاهر لكنه يهدد بخنق ما تبقى لمصر من حياة سياسية مستقلة، خضع مشروع قانون التظاهر للتعديل بعد أن جال بين مجلسي الوزراء والدولة فهل أصبح أفضل؟ لا تزال المخاوف تساور ساسة وحقوقيين من أن القانون المرتقب صدوره قريبا سيعلن رسميا ميلاد الدولة البوليسية، يتهم هؤلاء سلطات الانقلاب بالسعي لتقييد الحق في التجمع والتظاهر والاعتصام بدلا من تنظيمه كما يشرعن لقتل المخالفين، الجماعة الإسلامية التي تتوعد بتنظيم احتجاجات ضد القانون فور صدوره انتبهت لشيء آخر تقول إن الحكومة الحالية تسعى لإصدار قانونها قبل رفع حالة الطوارئ في الرابع عشر من الشهر الحالي ليكون بديلا عنها، وفي صدوره برأيها محاولة لتكبير حرية مظاهرات جماعة الإخوان وتحالف دعم الشرعية، تحالف آخر هو تحالف ثوار مصر لم ترقه محاولات حكومة البيلاي لتمرير قانون قال إن غالبية القوى الثورية ترفضه حتى مؤيدو انقلاب الثالث من يوليو تجد بينهم من ينتقد أجزاء من مشروع قانون التظاهر الجديد لكن على استحياء، فهم يعقدون مقارنات بين قانون تظاهر على وشك الصدور وآخر كان مجرد فكرة قبل عزل الرئيس محمد مرسي، ويعول أنصار الحكم الحالي في مصر على قانون التظاهر الجديد المثير للجدل للحفاظ على الأمن العام وإنقاذ البلاد من الفوضى كما يقولون، تطمئن حكومة البيلاي بأن قانونها ذاك أخذ بملاحظات المجلس القومي لحقوق الإنسان وبأنه سينظم التظاهر ولا يحرّمه، وإذا كان كذلك فعلا فلم لا يصدر بعد تشاور وتوافق لا يستثنى أحدا من المصريين.

[نهاية التقرير]

خديجة بن قنة: ولمناقشة هذا الموضوع ينظم إلينا هنا في الاستوديو كل من حاتم عزام نائب رئيس حزب الوسط والمنسق العام لجهة الضمير وأيضا الأستاذ أحمد عبد الحفيظ المحامي ونائب رئيس الحزب الناصري المصري أهلا بضيفينا، أبدأ معك أستاذ أحمد عبد الحفيظ لماذا الإصرار على هذا القانون من طرف الحكومة؟

الهدف الحقيقي من قانون تنظيم التظاهر

أحمد عبد الحفيظ: على فكرة الإصرار على القانون هذا بقى له من عمر ثورة يناير من عمر تنحي مبارك تقريبا يعني تقريبا هو الحاجة المجمع عليها بس هو المشكلة بأن إجماع متوالي..

خديجة بن قنة: لا لكن ووجه بانتقاد من أغلبية القوى السياسية بما فيها القوى السياسية المؤيدة للنظام.

أحمد عبد الحفيظ: أه طبعا الانتقادات بالتفاصيل هذه حاجة ومبدأ القانون نفسه حاجة ثانية يعني أنا عايز أقول لحضرتك حاجة المجلس العسكري الأول كان علوز يصدر القانون وبعدين الإخوان حاولوا وعملوا مشاريع في مجلس الشعب والمستشار أحمد مكي وهو وزير عدل وبعدين الآن، الحاجات المجمع عليها تقريبا إجماع متوالي تعبر عن حاجة ما للي يدير البلاد يعني وهو إدارة البلاد كلها، الحاجة الـ "ما" هذه اللي يقدر ينفذها ينفذها اللي يواجه الإخوان مثلا في أنهم لم يعملوا قانون التظاهر اللي هم عايزينه وأنهم لم يقدروا يصدره، لو كانوا قدروا أو تجرؤوا أو الرئيس مرسي عمله بقرار منه أو مجلس الشعب أو مجلس الشورى لحق يصدره كان خلص الموضوع، هم لم يستطيعوا لم يكن لهم القوة الفعلية، أيام عصام شرف مثلا لم يقدر، لأن كانت كل قوى الثورة لسه شبه موحدة رفضوا، إنما الكلام على الحاجة إلى إيه..

خديجة بن قنة: خينا نتحدث عن فترة ما بعد الانقلاب هناك اعتراض..

أحمد عبد الحفيظ: ما بعد الموجة الثانية الجماهيرية الثانية اللي في ٣٠ يونيو.

خديجة بن قنة: طيب ما بعد الموجة الثانية، هناك انتقاد من طرف غالبية القوى السياسية لقانون التظاهر فكيف يمكن تصوير الوضع بأن هناك ترحيب كبير..

أحمد عبد الحفيظ: المبدأ ماشي، الانتقادات في التفاصيل لأنه الانتقادات في التفاصيل اللي أنت دائما ممكن تمسكي بالقانون يعني تحجم الحق أو تمنعيه أو تقيديه، وأنا متصور تطبيق القانون بشكل عام سواء قانون سيء أو قانون إيجابي هو القانون في الحالات زي كده يقصد إعطاء قدر من الشرعية لسلطات الضبط، تغطية عمليات السلطات العامة، التفاصيل بقى يحكمها موازين القوى اللي تحت بمعنى أفرض الإخوان يتظاهروا لم يُحال بينهم وبين التظاهر قانون الطوارئ، لن يحول بينهم قانون هو زي

قانون التظاهر هو أقل قوة يقينا من قانون الطوارئ، يعني إحنا عندنا بس حاجتين أن القانون مطلوب، كل الناس أجمعت في فترة وحكمت أنه مطلوب كويس، القانون فيه تفاصيل يُعترض عليها أنا أشرك كثيرين في تفاصيل للاعتراض عليها، القانون من ناحية التطبيق دائما يحكمه الإرادة السياسية..

خديجة بن قنة: لم نصل إلى مرحلة التطبيق، أستاذ حاتم عزام الآن بعد كل هذه المراوحة الطويلة التي عرفها مشروع قانون التظاهر بين أجهزة الحكومة المختلفة، ألا يعكس ذلك قدر عاليا من الجدية في التعامل مع هذا القانون في تنقيحه ومراجعة القانون وإخراجه على الأقل بصورة مقبولة لدى الجماهير؟

حاتم عزام: هو الحقيقة خليني أقول لحضرتك هناك بُعدين لا بد أن نستحضرهما ونحن نتحدث عن هذا القانون هو بعد سياسي وبعد حقوقي، البعد السياسي نحن أمام انقلاب عسكري ملايين الشعب المصري رافضة لهذا الانقلاب..

خديجة بن قنة: هذا الكلام قيل مرارا لكن نتحدث عن تفاصيل تقنية لقانون التظاهر..

حاتم عزام: هو حضرتك أديني فرصة، لأن البعد السياسي مهم نحن نشوف لأن الموضوع مش بس إجراءات، مع هذا الرفض الشعبي كان في حالة طوارئ مددت الطوارئ وما زال التظاهر حاصل فالآن الانقلاب لا يستطيع أن يقاوم هذا المد الشعبي السلمي المتظاهر ضده والرافض لهذا الانقلاب فيسعى بين قوسين إلى مرحلة شرعنة الانقلاب، شرعنة الانقلاب عن طريق حزمة من الإجراءات سواء الدستورية أو القانونية، على الجانب الحقوقي لا ليس كل من حكم مصر في الفترات السابقة يمكن أن نقارنه بما يحدث الآن، حينما كان هناك برلمان منتخبا وأنا كنت عضوا فيه حينما كان هناك مجلس شورى منتخب كانت هناك اقتراحات في مجلس الشورى ولم يناقش الأمر في مجلس الشعب حتى المنتخب ولكن لم يقر قانون مع أن البيئة كانت سامحة وسانحة لأنه كانت هنالك مجالس منتخبة تعبر عن الشعب أما الآن هناك سلطة انقلاب عسكري تمتلك كل السلطات بأيديها السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وتصدر قوانين التي من شأنها أن تمأسس لانتهاكات حقوق الإنسان، فالحق في التظاهر السلمي حق أصيل لكل المصريين بل أن الانقلاب العسكري سوغ لنفسه بشرعية المظاهرات، يعني لا بد أن لا ننسى أن السيسي استغل تظاهرات ٦/٣٠ التي كان جزءا قليلا منها يطالب بانتخابات رئاسية مبكرة ينتمون إلى معسكر الثورة ولكن كان الجُل الأكبر من نظام مبارك الذي كان يريد أن يعطي مسوغة للسيسي عن طريق مظاهرات الانقلاب العسكري، بل أن

السياسي نفسه اسمحي لي حضرتك دعا إلى التظاهر والاحتشاد في الميادين، السياسي نفسه فهو استخدم التظاهرات سلما للانقلاب العسكري وثم أخذ السلم معه.

خديجة بن قنة: حتى لا تتحول الأمور إلى فوضى أليس من حق الحكومة أن تنظم خروج المواطنين إلى الشارع في هذه المظاهرات يعني ما الذي يزعجكم في قانون التظاهر طالما أن..

حاتم عزام: أمران أول شيء أنه زي ما بقول لحضرتك هنالك الآن مرحلة من المأسسة لانتهاكات حقوق الإنسان الحق في التظاهر، حق التظاهر السلمي حق أصيل لكل المصريين لا بد أن لا يحرم منه المصريون في التعبير عن رفضهم للانقلاب، نمرة ٢ حضرتك شوفي هذا القانون مع القوانين الأخرى في قانون الإرهاب لسه عشان خاطر وصم كل من يعارض الانقلاب العسكري سلميا أنه إرهابي، الحاجة الثالثة أن هناك تمديدا لفترة الحبس الاحتياطي لفترات غير محدودة فهذا القانون يأتي في إطار أوسع منه وفكرة مأسسة الانتهاكات ضد حقوق الإنسان في مصر، نمرة ٢ زي ما بقول لحضرتك إذا كان الانقلاب العسكري شرعن- في شرعية زائفة طبعاً وهذا باعترافنا أن هذا موجودا- لنفسه عن طريق الانتخابات بل أنه قائد الانقلاب دعا إلى الاحتشاد بنفسه، الآن بعد أن حقق مراده من الانقلاب العسكري يريد أن يضبط حريات كل الناس الحقيقية التي تنظاهر ضد هذا.

خديجة بن قنة: أستاذ عبد الحفيظ إذا كان الفريق الأول السياسي عبد الفتاح السيسي نفسه لجأ إلى المظاهرات ولجأ إلى الشارع إلى خروج المواطنين للقيام بهذا الانقلاب، لماذا يحجر على الآخرين بهذا الحق أنت كمواطن مصري هل تقبل أن يحجر على حقلك في أن تخرج للشارع لتعبر عن أي موقف سياسي خاص بك تعبر عنه، هذه حرية تعبير؟

أحمد عبد الحفيظ: أنا عايز أقول لحضرتك حاجة أصله هو أن في مشكلة ثانية خالص في الموضوع هذا..

خديجة بن قنة: وهي؟

أحمد عبد الحفيظ: المظاهرة المرخص بها دائما مظاهرة تعبيرية، المظاهرة الاحتجاجية الراضة الممكن بتقول انقلاب زي ما بقول الأستاذ حاتم بتقول على الموجة الثانية من الثورة انقلاب وبتقول أنها هي التي تعبر عما تسميه الشرعية وعاوزه

شرعية، هذه لا يهتمها قانون تظاهر ولا يهتمها قانون طوارئ، إنما أن السلطة العامة تجيء في مواجهة هذا تحتاج إلى غطاء شرعي هذا كويس ما هي ممكن على فكرة كثير من القوانين كافية لسه إحنا.

إنما أما السلطة العامة تجيء في مواجهة هذا تحتاج لغطاء شرعي ده كويس ما هي ممكن على فكرة كثير من القوانين كافية لسه إحنا لم نطور قوانيننا..

قانون التظاهر بديلا للطوارئ

خديجة بن قنة: هل هو بديل لإلغاء حالة الطوارئ وحظر التجوال؟

أحمد عبد الحفيظ: آه طبعا بديل للتعسف اللي إحنا نعمله دائما خارج يعني هو إحنا متعودين على التعسف، أنت في حالة خاصة جدا واستثنائية فتقومي تقيدي الطوارئ بقيود لا تنفع إلا في الحالة العادية لا تنفع إلا بعد تجاوز الحالة فتبصي تلاقي نفسك بأن الطوارئ خلصت أنت عاملة لها مدد محددة فتحتاجي قانون التظاهر وتحتاجي للكلام هذا، تحتاجيه بس أنا عاوز أحدد حاجة ما هم المظاهرات الإخوانية قلت أو كثرت هي لا ملايين ولا حاجة وأصلا يعني أنا أخشى من الإخوان كذا عمالين يفهمونا أن الحزب الوطني وفلول مبارك هم الشعب كله ما هم يقولوا عن الملايين اللي طلعت في ٣٠ يوليو..

خديجة بن قنة: دعنا لا نعود إلى ذلك..

أحمد عبد الحفيظ: لا أتكلم عن خطورة المنهج لما يقول على دُول أنهم فلول يبقى ما كان له لازمة اللي حصل في ٢٥ يناير يعني في بس مناهج تتحدد، إنما القانون قانون التظاهر هو صدى لهذه الحالة صدى برضه أنا رأيي انه في قدر من التفكير بيروقراطي اللي هو في النخبة المصرية عموما يعني الإخوان تركيزهم على أن القانون صدر ضدهم وتركيزهم على أنه القانون.. كأنه مظاهراتهم السابقة كان مصرحا بها والقانون سيقيدها هم عملوا مظاهرات بنفسهم..

خديجة بن قنة: نعم لكن القانون موجه، القانون يقيد الجماعة بعينها يقيد فصيلا معيناً أو فئة معينة، لا هو مساعد وزير الداخلية الأسبق اللواء مجدي بسيوني قال قانون التظاهر ينظم مظاهرات ويمنع أعمال العنف والشغب من قبل الإخوان المسلمين دون أن يمنحهم بالتالي نريد أن نفهم كيف ممكن..

أحمد عبد الحفيظ: الإخوان المسلمين لما تظاهروا في الفترة اللي فاتت بدون ما هو موجود قانون تظاهر ألم يُحولوا للمحاكم بتهم فيها جرائم من كل الجرائم اللي هي أقل حتى بل أكثر جدوى حتى من قانون.. أكثر قوة يعني وخطورة من قانون التظاهر، إذن إحنا نمسك بقضايا كده يعني من ناحية الحاجة لقانون التظاهر..

خديجة بن قنة: وفيها انتقائية، أستاذ حاتم عزام المدافعون عن قانون التظاهر يقولون أنه موجود في اغلب دول العالم بما فيها الديمقراطيات العريقة الولايات المتحدة الأميركية بريطانيا فرنسا وغيرها من الدول الديمقراطية، لماذا كل هذا القلق؟ كل هذا الانزعاج من قانون في النهاية ينظم المظاهرات وخروج الناس إلى الشوارع..

حاتم عزام: دعيني بس أعلق في نقاط سريعة على اللي قاله الزميل الأستاذ أولاً هو بقول انه يختزل كل المشهد المتظاهر في الإخوان المسلمين، وهو بهذا يمارس نفس اللي هو ينتقده في اللي أنا بقوله قبل كده انه اللي خرجوا ٦/٣٠ يقول لك أنهم كلهم في فلول أنا لم أقل كده أنا قلت أنه كان قطاعاً ثورياً يطالب بانتخابات رئاسية مبكرة وده نزل بالمناسبة قدام قصر الاتحادية لم ينزل في ميدان التحرير، لكن ميدان التحرير كان يعج بصور مبارك وصور عمر سليمان وصور السيسي، وكان فيه توفيق عكاشة وكان في كل رموز الثورة المضادة بل منع الثوار وقيل لهم أن لا ينزلوا ميدان التحرير ولو جئتم هنا سنكسر رقبتكم، وكان ميدان التحرير هو عبارة عن نقل ميدان المنصة اللي كان يتظاهر عنده فلول النظام السابق في ميدان التحرير هذا أمر ثابت ومعلوم للجميع، الحاجة الثانية فكرة المظاهرات التعبيرية اللي يقول عليها الأستاذ أحمد يعني هل الحرق اللي كان يحصل للقصر الجمهوري والقصر الرئاسي ده كان مظاهرات تعبيرية هل الونش اللي كان يسحب..

أحمد عبد الحفيظ: أنا قلت المظاهرات الاحتجاجية الراضة لمبدأ..

حاتم عزام: أنا لم أقاطعك حضرتك أنا كان ممكن أقاطع حضرتك على فكرة، هل دي كانت هذه مظاهرات تعبيرية؟ هل البلاد بلوك اللي لم نسمع من الأستاذ أحمد بأنه يدينهم ولا جبهة الإنقاذ التي ينتمي لها والتي كانت تحمل الخرطوش وتلبس أسود ملثم في الشوارع هل دي كانت مظاهرات تعبيرية؟ هل حرق سمير أميس وانتركونتننتال من متظاهرين يطلقون على أنفسهم متظاهرين سلميين كانت مظاهرات تعبيرية؟ كل هذا سمح به من سلطة الانقلاب الحالية التي كان نفس وزير الداخلية والسيسي اللي كانوا

يُتهمون بأنهم إخوان من قبل جبهة الإنقاذ ومن قبل الأستاذ أحمد ورفقائه، الآن هم قادة الانقلاب وهم يصفقون له، ولكن سمح بهذا أن يتم في عهد الرئيس المنتخب حتى كأداة لا يستطيع أحد أن يرفضها كحرية تعبير ولكن بالغوا في استخدامها إلى درجة تضرر بالبلاد فعلا حتى يسوا الانقلاب على الرئيس المنتخب وبعد كده عايزين يقفلوا بقى محبس التظاهرات والحريات وهذا أمر مرفوض، نمرة ٢ أنا عايز أقول لحضرتك على حاجة حضرتك تقولي لي قوانين التظاهر اللي في البلاد الديمقراطية أولا البلاد الديمقراطية دي ما فيش فيها وزير دفاع لا شفنا وزير الدفاع الفرنسي بعد هبوط شعبية فرانسوا أولاند طلع أعلن وقال والله أنت شعبيتك نزلت وأداءك سيء فأنا عزلتك وجبت رئيس المحكمة الدستورية رئيس لفرنسا، ولا حصل هذا في أميركا ولا حصل هذا في إنجلترا لأنه يعني بغض النظر لن يأتي وزير الدفاع الفرنسي أو وزيرة الدفاع الفرنسية لتعزل رئيس الجمهورية المنتخب فرانسوا أولاند مع انه فرانسوا أولاند أنا بقول لحضرتك شعبيته الآن بحوالي حاجة و ٢٠%، نمرة ٢ دي ديمقراطيات فحينما تريدي أن تقارني بهذا قارني بهذا ولكن مش تحت مظلة الانقلاب العسكري، نمرة ٢ أنا أقول لحضرتك في المضمون أحد المواد المسربة في هذا المشروع في المادة تحديدا المادة التاسعة أولا: يحظر على المواطنين حقهم الدستوري في الاعتصام السلمي وهذا ضد القوانين والدساتير موثيق حقوق الإنسان العالمية، والمادة ١٠ في مخالفة صريحة بحق الدستور للمواطنين اللي تقيد التظاهر بموافقة الشرطة يعني الشرطة تستطيع أن تلغي المظاهرة..

خديجة بن قنة: يعني حتى لو هناك ترخيص من الداخلية؟

حاتم عزام: لا هو الفكرة في إيه؟ مشروع القانون الذي قدم في عهد الرئيس المنتخب والذي لم يُقر، وكنا معترضين عليه في حزب الوسط بالمناسبة على بعض مواده، كان بقول أنه تخطري السلطة التنفيذية وتعملي مظاهرة ولو السلطة التنفيذية معترضة تلجأ إلى القضاء هنا العكس يا أفندم، هنا الشرطة توقف المظاهرة لو ارتأت هذا وأنت تذهبي للقضاء الشامخ بقى لعله ينصفك.

خديجة بن قنة: تعليقك على هذا الكلام أستاذ أحمد؟

أحمد عبد الحفيظ: أنا أعجب من استخدامه لعمليات حرق وكده وقال أنه كانت تستخدم فهل هذا تعبيرى؟ لا هذا ما كنش تعبيرى هذا كان احتجاجي..

حاتم عزام: احتجاجي بالحرق حضرتك!

أحمد عبد الحفيظ: عاوز أقولك حاجة يعني اعتراضك على قانون التظاهر أنه لم يصدر في مواجهة هذه الحالات معناه أنه الإخوان عاوزين يحرقوا وعاوزين يعملوا..

حاتم عزام: أنا لم أقل كده، أنا مش إخوان حضرتك كلمني كحزب الوسط.

خديجة بن قنة: الكثير..

أحمد عبد الحفيظ: خلاصة القول إيه..

خديجة بن قنة: باختصار.

أحمد عبد الحفيظ: خلاصة القول اللي يتظاهروا الآن اللي هم الإخوان ومن يناصرهم، اللي يتظاهرون الآن يتظاهرون للقول بأنهم الشرعية الحقيقية، هذا لا يهمه قوانين وبالتالي الكلام على أنه القانون صدر ضده..

جدل سياسي بشأن إقرار القانون

خديجة بن قنة: طب كيف تفسر انتقاد الكثير من القوى السياسية حتى المؤيدة، هل هؤلاء كلهم إخوان يعني الكثير من القوى السياسية حين طرح هذا القانون قانون التظاهر للمرة الأولى دعت إلى ما سمته حوارا مجتمعيا لمناقشة هذا القانون والبحث عن ايجابياته وسلبياته وعيوبه تمهيدا لخلق إجماع حوله، لماذا ضرب بهذا المطلب ضرب به عرض الحائط ويتجه الآن القانون نحو الإجازة؟

أحمد عبد الحفيظ: لأنه معظم القوى السياسية أحست بخطورة ما يفعله الإخوان وخطورة المظاهرات اللي يعملوها في الشوارع كل يوم مع إنني أنا مش شايفها خطيرة قوي شايفها بقت عادية ومسألة كده يعني خلاص الناس تعودت عليها ولا تستحق كل هذا الاهتمام، إنما في ناس بتقول كلام غير رأيي وبتقول أنهم يستعملوا العنف ويعطلوا مسار، وأنا مش موافق أوي على الكلام ده، هي بقت مظاهرات عادية، عدة آلاف في أي حته وخلص وخلصنا من الموضوع ده وتعودنا عليه وخلص ولا يحتاج قانون تظاهر، إنما هو الفكرة الأساسية وأنت في حالة استثنائية وأنت في حالة استثنائية المفروض يبقى عندك طوارئ أنت في تعنت منك وأنا رجل حقوقي بس أنا سياسي

وعارف أنتِ في تعنت وفي نوع من المثالية وكده وأنا رأيي عدم الفهم للأمور كمان، قُيدتِ في قدرتكِ على فرض الطوارئ في هذه الحالة الاستثنائية فلقيتِ السلطة الموجودة فعلية ولا شرعية يعني مش سأوصف الصورة بقى لا بد لها من غطاء قانوني عشان تقدر تواجه الحالة اللي هي لو مش مزعجة لا بد أنها تبقى مزعجة للداخلية مثلا..

خديجة بن قنة: غطاء قانوني رفض من طرف الكثيرين، أستاذ حاتم عزام حتى كما ذكرت من قبل حتى القوى المؤيدة للانقلاب أعلنت بالفعل رفضها لهذا القانون، لماذا لم تستثمروا أنتم كقوى رافضة للانقلاب الموقف الذي عبرت عنه القوى المؤيدة للانقلاب الراضية لهذا القانون التظاهر للوصول إلى أرضية مشتركة موحدة فيما بينكم هل حاولتم التواصل معهم مثلا؟

حاتم عزام: خليني بس أقول لحضرتك على نقطتين بسرعة أول حاجة يعني الأستاذ أحمد بقول انه الحالة الاستثنائية التي نمر بها، الثورات إذا كانت ٣٠ يوليو ثورة كما يدعي مروجو الانقلاب العسكري وليست ثورة مضادة فلما تختار أن تحكم مصر بالحديد والنار؟! الثورات تأتي بالحريات ولا تأتي بالحالات الاستثنائية، نمرة ٢ أنا أطلب من حضرتكم ومن السادة المشاهدين أن يحكموا عقولهم يعني حينما يأتي هذا مشروع القانون مع قانون الإرهاب مع مطالب الحكومة..

خديجة بن قنة: ليس في قانون إرهاب حتى الآن.

حاتم عزام: سيأتي؛ سيأتي..

خديجة بن قنة: يعني لا نستبق الأمور على الأقل..

حاتم عزام: طيب الحوار عن تحصين قرارات المسؤولين بالحكومة بسلطة الانقلاب يعني إيه تحصين قرارات؟ حديث السيسي المسرب عن تحصين نفسه، فأنتِ أمام مجموعة من الناس تعلم أنها زائلة وتريد أن تظل أن تحكم مصر بنظام الحكم الاستثنائي كما أشار الأستاذ أحمد والذي عاشت فيه مصر في ظل دولة مبارك الأمنية العسكرية ٣٠ سنة، ٣٠ سنة المصريون ساروا على هذه الحالة الاستثنائية فأنتِ حينما تقولي لي أن هناك ثورة ٣٠ يونيو تأتي بحالة استثنائية أعلم تماما أنكِ تخادعين نفسك وعقلك..

خديجة بن قنة: طيب أستاذ أحمد ما الضامن أن قانون مثل هذا لن يتبعه فيما بعد قانون الإرهاب وكما قال الأستاذ حاتم قانون تمديد الحبس الاحتياطي..

حاتم عزام: تمديد الحبس الاحتياطي تمّ وموجود.

خديجة بن قنة: إذن ما الذي يضمن ألا يتبعه فيما بعد قانون الإرهاب؟ وأنت تعرف ماذا يعني قانون الإرهاب..

أحمد عبد الحفيظ: والله لكل حادث حديث، وفي الآخر خالص إحنا مفروض انه هذه مرحلة مؤقتة تخلص في خلال 5-6 شهور ولما تخلص الحالة المؤقتة القوى السياسية المسماة بالمدنية أو اللي تسمى نفسها القوى المدنية تبقى هي المسؤولة عن التحول الديمقراطي يعني عن معنى التحول للنظام الليبرالي اللي هو ساعتها نقدر نناقش في الضوء مدى حاجتنا لقانون الإرهاب لأنه في إرهاب في سيناء ولا ما فيش؟ مدى حاجتنا، ما الذي نريده من قانون التظاهر؟ ما الذي نريده من المظاهرات؟ لأنه شوفي عايز أقولك حاجة: قبل أن يستقر النظام السياسي كل القوانين وكل السلوكيات بما فيها مظاهرات الإخوان هي محاولة لضغط لجر النظام السياسي لصالحها..

حاتم عزام: أنا عايز..

خديجة بن قنة: أستاذ حاتم، ما هي خياراتكم لمواجهة هذا؟

حاتم عزام: أنا أقول لحضرتك، الأستاذ أحمد يقر أنه القوى المدنية التي تأتي بعد هذه الفترة هي اللي ستتصرف مع قوانين دي وكأنه هذا اعتراف منه أن السيسي والمجلس العسكري هو من يقر هذا الكلام..

أحمد عبد الحفيظ: أنا لا أتكلم عن السيسي.

حاتم عزام: لا توجد قوى مدنية الآن تحكم مصر، السيسي هو من يدبر الأمر كله، أنا عايز أقول لحضرتك في النهاية إحنا خيارنا الوحيد هذه الحكومة سلطة الانقلاب، التي قتلت أكثر من خمسة آلاف وحرقت جثامينهم ووضعت أكثر من ثلاثة عشر ألف معتقل في السجن الآن بتهم سياسية بالأساس ولكن جنائية ملفقة، أنا كنت أتمنى من الأستاذ أحمد وهو حقوقي أن يتحدث عن هؤلاء، لا يتحدث عن المزيد من المأسسة لهذا النوع من العمل، نحن خيارنا هو رفض هذا الكلام سيسقط لا محالة، مبارك حضرتك لم يفعل

حتى هذا، هم الانقلابيون يشعرون أنهم سلطة هشة ولذلك تلجأ دائماً للحلول الأمنية والعسكرية وهذا هو من سيسرع بكسر هذا الانقلاب لأنه التوسع في إهدار الحقوق والحريات بل والتحول إلى مرحلة جرائم ضد الإنسانية كالتى حصلت في رابعة والنهضة ثم مأسسة لهذا التوسع وانتهاك حقوق الإنسان لا يحصل بأي نظام.

خديجة بن قنة: طيب، مأسسة هذا التوسع في القوانين تقول إذا كان هناك حاجة لقانون التظاهر نعم لِمَ لا، إذا كان هناك إلى حاجة لقانون الإرهاب نعم لِمَ لا، إلى أين تسوق السلطات المصرية مصر والمصريين في ظل هذه المواجهة المستمرة بفرض وسن قوانين؟

أحمد عبد الحفيظ: طب، وليه لا نقول أن الإخوان والإرهابيين اللي في سيناء هم اللي يسوقوا؟ مش في طرفين الآن متعاملين، يعني الآن طرفين الإخوان منفردين لوحدهم وباقي جماهير ٣٠ يونيو معها القوات المسلحة بقيادة الفريق السيسي..

خديجة بن قنة: يعني الإخوان قتلوا ثلاثة آلاف أو أربعة آلاف..

أحمد عبد الحفيظ: أنا لا أتكلم عن القتل، لا، لا، أنا لا أتكلم على القتل..

خديجة بن قنة: يعني هي محاولة لقلب المعادلة في النهاية.

أحمد عبد الحفيظ: ما فيش رقم ثلاثة أو أربعة آلاف.

حاتم عزام: لا في رقم، وزارة الصحة قالت..

أحمد عبد الحفيظ: هذه أرقام يذيعونها الإخوان..

حاتم عزام: طيب وزارة الصحة قالت ألف، وألف يعني السيسي يقتل ألف ما فيش مشكلة!

أحمد عبد الحفيظ: الأرقام اللي قالتها وزارة الصحة والأرقام الرسمية وأقل منها عشرة مرات تبقى أرقام بشعة.

حاتم عزام: مين اللي عمل كده حضرتك!

خديجة بن قنة: أستاذ أحمد، ليس هذا هو السؤال، الآن أستاذ أحمد أستاذ أحمد بهذه

القوانين أين تسوق السلطات المصرية مصر والمصريين، باختصار لو سمحت؟

أحمد عبد الحفيظ: الإخوان المسلمين أصبحوا..

حاتم عزام: تقولي له السلطات يقول لك الإخوان المسلمين!

أحمد عبد الحفيظ: فيما يقومون به أصبحوا عاوزين يُكرهوا السلطات العامة، وأنا أرجو، وهي السلطات العامة حكومة ديمقراطية مش منتبه لهذا السياق، في كثير من الرأي العام في مصر الآن يقول أن الإخوان المسلمين أصبح لهم مصلحة في أنهم هم يعملوا هذا ليضطروا الحكومة عشان تدخل في دائرة إصدار القوانين ثاني ويحاولوا يخرجوها، فإنما مستغلين حاجة هم أحسوها وهم في الحكم إن أي حكومة لا بد أن يكون لها ستار قانوني وأداة قانونية لقمع مش يعني لقمع بالضرورة لقمع التمردات العنيفة على النحو اللي يحدث من الإخوان المسلمين.

خديجة بن قنة: شكراً، شكراً جزيلاً لضيفينا اليوم أحمد عبد الحفيظ المحامي ونائب رئيس الحزب الناصري المصري، والأستاذ حاتم عزام نائب رئيس حزب الوسط والمنسق العام لجبهة الضمير شكراً لكما، إلى الجزء الثاني من حلقتنا بعد فاصل قصير، مستقبل المشهدين الأمني والسياسي في ليبيا في ظل تردي الأوضاع الأمنية الراهنة في ليبيا، لا تذهبوا بعيداً.

[فاصل إعلاني]

خديجة بن قنة: مشاهدنا أهلاً بكم من جديد إلى حديث الثورة، اغتال مسلحون يوم السبت ضابطاً في جهاز الحرس البلدي الليبي في أحد الأسواق بمدينة بنغازي شرقي ليبيا، يأتي هذا في ظل انفلات أمني في ليبيا بلغ خلال الأيام الفائتة حد الاشتباكات داخل العاصمة طرابلس، حيث دارت مواجهات استخدمت فيها الآليات العسكرية والأسلحة المتوسطة والثقيلة في ظل غياب كامل لكل الوحدات العسكرية التابعة لوزارة الداخلية والدفاع، ما أثار العديد من التساؤلات عن مدى إمكانيات فرض الحكومة لهيبتها وإعادة بسط الأمن والحفاظ على أرواح وممتلكات الليبيين.

[تقرير مسجل]

محمد الهادي: لا يزال الوضع الأمني هو الهاجس الأكبر في ليبيا التي شهدت مؤخراً

عدة مظاهر من الانفلات الأمني، كان آخرها ما وقع في العاصمة طرابلس من إطلاق نارٍ كثيفٍ تحول إلى اشتباكاتٍ مباشرة بين مجموعات مسلحة على خلفية مقتل قائد إحدى الكتائب ما أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة سبعةٍ وعشرين آخرين حسبما أعلن المجلس المحلي للعاصمة، هذه الأحداث أظهرت حجم الهوة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وبين الكتائب المسلحة على الأرض، رغم تبعية أغلب هذه الكتائب للجهات الرسمية ورغم القرارات التي اتخذتها السلطتان في هذا الشأن والقاضية بتكليف غرفة ثوار ليبيا بتأمين العاصمة وباستتفار غرفة العمليات الأمنية المشتركة للمساهمة في حفظ الأمن والاستقرار إلا وأنه- حسب المراقبين- فإن ذلك لم يؤتِ أوكله نظراً لعدم وجود آليةٍ موحدةٍ يتم من خلالها إصدار الأوامر وإتباعها والسيطرة على التجاوزات الفردية لبعض المنتسبين للكتائب المسلحة، أحداث طرابلس هذه لم تكن الوحيدة فمدينة بنغازي شهدت هي الأخرى عمليات اغتيال وتفجير لبعض المقار، حيث اغتيل المحامي العام لمنطقة الجبل الأخضر بعد أيام من اغتيال الضابط بجهاز المخابرات العامة بوسيف المبروك جراء تفجير عبوةٍ ناسفةٍ زُرعت أسفل سيارته، كما استهدفت بعض نقاط التفتيش فور انتشار وحدات عسكرية لتأمين المدينة في إطار خطةٍ وضعت من قبل وزارة الداخلية والدفاع ما أسفر عن مقتل اثنين من قوات الصاعقة، ويتزامن هذا الانفلات الأمني مع تجاذبات بين عدد من أعضاء المؤتمر الوطني والحكومة المؤقتة بسبب خلافاتٍ على آلية إعادة بناء هيكلية الجيش والشرطة خاصةً بعد تصريحات رئيس الأركان الحالي عبد السلام جاد الله بأن المحاولات السابقة لبناء المؤسسة العسكرية كانت على أساس قبلي وجهوي ما يعني احتمال تعقد الأمور حال محاولات فك هذه التشكيلات. محمد الهادي، الجزيرة- طرابلس.

[نهاية التقرير]

أزمة الأمن في ليبيا

خديجة بن قنة: ولمناقشة هذا الموضوع، ينضم إلينا من طرابلس، الطاهر محمد مكني عضو لجنة الأمن القومي في المؤتمر الوطني العام، ومعنا أيضاً سليمان البرعصي الكاتب والباحث السياسي نرحب بضيفينا، ابدأ معك أستاذ الطاهر محمد مكني أو مكني، لك أن تصحح لي الاسم، في الواقع ونحن نحضر لهذه الحلقة، قبيل بدء هذه الحلقة يعني اغتيل ضابط آخر في بنغازي هو حسب المتحدث باسم الغرفة الأمنية المشتركة في بنغازي الشريف العجيلي الضابط بفرع جهاز الحرس البلدي الليبي في بنغازي،

أستاذ طاهر إلى متى يبقى هذا الانفلات الأمني مستمراً في ليبيا ومن المسؤول عنه برأيك؟

الطاهر محمد مكني: بسم الله الرحمن الرحيم، أولاً: يعني نحن خرجنا من الثورة وكانت مؤسساتنا كلها الأمنية أو المدنية كلها منهارة وبالتالي لا توجد يعني مؤسسات أمنية قوية تحاول ضبط الأمن سواء كان في شرق ليبيا أو غرب ليبيا أو جنوبها، وبالتالي هو كل ما موجود لدينا كتائب الثوار وهذه الكتائب تعدد رؤوس القيادة فيها يعني كل كتيبة أو قائد ميدان يعني يطلق تعليماته منفرداً وبالتالي واجهتنا هذه المشاكل، ولكن المؤتمر الوطني العام اصدر عدة قرارات بشأن الدمج واستيعاب الثوار في مؤسستي القوات المسلحة والشرطة فرادى وبأرقام عسكرية وهذا مما يساعد في بناء الجيش والأمن، وبالتالي يتحقق الأمن في كافة ربوع ليبيا الحبيبة.

خديجة بن قنة: أستاذ سليمان البرعصي، يعني هل يقتنع المواطن الليبي بشكل عام بهذه التبريرات المقدمة ويقدر يعني صعوبة احتواء الموقف أمنياً من طرف الحكومة والصعوبات التي تواجه الحكومة في هذا السياق؟

سليمان البرعصي: أعتقد أن المواطن الليبي الآن مستاء جداً من أداء الحكومة ومن أداء المؤتمر الوطني في هذه النقطة بالذات، ولكن يجب أن لا نغفل النقاط الرئيسية في وجود هذه المشاكل التي قد تكون أكبر من قدرة الحكومة أو المؤتمر الوطني، كما نعلم هناك العديد من التشكيلات المسلحة التي هي اسماً فقط تتبع وزارة الدفاع أو تتبع الداخلية، ولكن حقيقةً وعلى الأرض فهي تتبع إلى أهوائها الخاصة وتتبع إلى أجندتها الخاصة، التي هي في الغالب عبارة عن أجندة مناطقية جهوية تختلف من ميليشيات أو كتائب مصراتة أو الزنتان أو سوق الجمعة أو جيش برقة، كل هذه عبارة عن كتائب تتبع إلى أجندة خاصة وإن كانت تتبع إلى وزارة الدفاع والداخلية وتتقاضى الأموال الطائلة ولكن لا يوجد بينها أي رابط لا يوجد بها أي إستراتيجية واضحة لحفظ الأمن للمواطن الليبي بل بالعكس هي تعمل على أجندة خاصة بها جداً والحصول على أكبر عدد من أكبر عدد من المكاسب سواء كانت مالية أو عسكرية على الأرض، هذه أسباب عديدة منها التفكك السياسي منها عدم وجود رؤيا واضحة في وزارة الدفاع أو وزارة الداخلية أو رئاسة الوزراء لكيفية إدماج..

خديجة بن قنة: نعم، لكن أستاذ البرعصي، نعم، ما الذي يمكن أن تفعله الحكومة الليبية

برأيك أمام هذه الميليشيات التي هي بالفعل واضح أنها لا تستطيع مواجهتها عسكرياً وهي كما قلت أنت في البداية هي في النهاية جزء من الشعب الليبي..

سليمان البرعصي: السؤال؟

خديجة بن قنة: نعم، نعم، ما الذي يمكن أن تفعله الحكومة إزاء هذه الميليشيات؟

سليمان البرعصي: هناك العديد من الخطوات الذي يمكن أن تفعله الحكومة، الشيء الأول هو وضع إستراتيجية واضحة لإعادة هيكلة الجيش حسب المعايير العالمية التي يجب أن تتبع، يجب أن يكون هناك حوار واضح وصريح بين قادة الميليشيات ووضع الأشياء بمسمياتها أمام الشعب الليبي، الشعب الليبي الآن كله من شرقه إلى غربه إلى جنوبه عنده حساسية طائلة جداً تجاه هذه الميليشيات ويجب أن توضع في مواجهة مباشرة على الأقل على الوضع السياسي مع هذه الميليشيات، المؤتمر الوطني والحكومة الليبية يجب أن تقود حوار صريح ومباشر مع هؤلاء المسلحين قادة الكتائب ودعيني نتفق أن القادة الميدانيين العسكريين قليلون جداً من لهم تأثير على الأرض يعني يمكن جمعهم تحت طاولة حوار واحدة بوجود بعض السياسيين للعمل على استقرار ليبيا ولكن بدون وضع هؤلاء على طاولة حوار واحدة بدون تغليب المصلحة الليبية العليا بين هؤلاء، فأعتقد أنه لن تكون الحكومة قادرة كما رأينا أول أمس في طرابلس كان عبارة عن كتيبتين مختلفتين لمشكلة بسيطة فتطورت إلى رمي الرصاص ومضادات طائرات وكل هذا خارج عن سيطرة الحكومة الليبية.

خديجة بن قنة: إذا كانت الحكومة أستاذ مكني إذا كانت الحكومة غير قادرة على احتواء وضع مثل هذا وهو اشتباك بين كتيبتين مسلحتين في بنغازي يعني لماذا لا تقول الحكومة أنا عاجزة تعلن عجزها عن ذلك وكما يقال تلقي وترمي بالمنديل إلى آخرين.

الظاهر محمد مكني: دعنا نشخص المشكلة أولاً فلا نقول أن الحكومة قادرة أو غير قادرة، فهي الحكومة أيضاً تعرضت لعدة اقتحامات واعتصامات فلا تستطيع العمل في هذه الظروف وبالتالي الحكومة حالياً موجودة على الأرض وهي من تقوم بحفظ الأمن في طرابلس وإن كان هناك اشتباكات محدودة سواء كان من هنا أو هناك ولكن الحكومة موجودة وبإذن الله سنجتاز هذه المرحلة إلى بر الأمان بعد ضم الثوار كما أسلفت فرادي وبأرقام عسكرية وتوزيعهم على الكتائب وخلطهم يعني.

خديجة بن قنة: طيب كيف، لماذا لم تفعل ذلك من قبل؟

الظاهر محمد مكني: لأن هناك عدة قرارات قد أصدرناها من قبل والحكومة حالياً يعني تم تدريب بعض الثوار في الخارج وتم استيعابهم في الجيش ولا يزال الجزء الأكبر لم يتم دمجهم ولكن هناك خطط حديثة بإذن الله سيتم تنفيذ قرارات المؤتمر الوطني بخصوص دمج الثوار واستيعابهم في المؤسسات يعني هذه التركة ثقيلة نحن لا توجد لدينا مؤسسة عسكرية أو أمنية فكل شيء منهار فأصبحنا نبنني من الصفر إن صح التعبير يعني.

خديجة بن قنة: يعني هل يكفي برأيك إصدار هذه التبريرات وإبداء الأسف في مواجهة هذا العنف؟

الظاهر محمد مكني: أنا لا أطلق تبريرات لأن الشعب هو أصلاً يتحمل جزء من المسؤولية لأنه يعرف إحنا خرجنا للتو من معركة وخرجنا من النظام الشمولي يظن إنهم يعني في بين عشية وضحاها سيصلون إلى النعيم فهذا مستحيل يعني كل شيء يستتب تدريجي يعني.

خديجة بن قنة: طيب سيد البرعصي لو افترضنا أنه الحكومة الحالية التي تتهمونها بالتقصير وبالفشل أمنياً وسياسياً أقدمت على خطوة الاستقالة، استقالت هذه الحكومة هل من السهل برأيك تشكيل حكومة بديلة لهذه الحكومة الحالية في ظل الظروف العسيرة التي تسود البلد؟

سليمان البرعصي: أعتقد نعم لا أعتقد صراحة ستكون أسوء من هذه للأسف حكومة لم تفعل أي شيء باتجاه أي قضية على الأرض كل ما لها هي التسوية وهنا يجب أن يوضع أفراد المؤتمر الوطني أمام مسؤوليتهم الأخلاقية والسياسية تجاه ليبيا إذا تم التجاذب وإذا استمر التجاذب والخلافات العميقة على من يكون رئيس للحكومة هذا يسبب في ضياع ليبيا وتفكيك ليبيا هذا الشيء الواضح، ليبيا الآن دولة غير مستقرة خارج السيطرة كليةً، الحدود منتهكة، إذا استمر الخلاف السياسي وهو المشكلة الرئيسية في ليبيا وليست الأمنية إذا استمر الخلاف السياسي بين الأطراف المتعددة لن نكون باستطاعتنا لن نمتلك أي حكومة تكون قادرة على أداء جيد، إذا كان هناك توافق سياسي وتوافق أمني يجب إشراك بعض الثوار وبعض الكنائب بعض قادة كئانب في الحوار السياسي شيء ضروري يجب أن لا يتم فصل الحوار السياسي عن الحوار

الأمني.

خديجة بن قنة: سمعنا كثيراً بالحوار السياسي، سمعنا كثيراً بالحوار السياسي ولكن كما يقال نرى جلبة لا نرى يعني نسمع جلبة ولا نرى طحيناً ما الذي برأيك يمكن أن يجعل أي حكومة بديلة يعني قادرة على مواجهة إنجاز ما لم تستطع إنجازها الحكومة السابقة في حالة الاستقالة طبعاً؟

سليمان البرعصي: أشياء كثيرة أعتقد أن أول شيء تعتمد على شخصية رئيس الوزراء وشخصيات الوزراء، للأسف كل الشخصيات الموجودة الحالية تتبع للأجندة السياسية الخاصة بالحزب التابع لها وللأسف يتم محاربة ما يقوم به الطرف الآخر من طرف سياسي آخر، هناك العديد من الأشياء يمكن فعلها في ليبيا وخاصة في الوضع الأمني وخاصة الأشخاص الوطنيين في المنظومة الأمنية السابقة سواء كانت الشرطة أو الجيش قد همشوا لصالح أفراد حزبيين وجهويين من نتاج ١٧ فبراير، الحل كما قلت أعتقد هو الاعتماد على المعايير ودمج هؤلاء الثوار بطرق فعّالة وليست على طرق سياسية وبعد الاتفاق السياسي بين جميع الأطراف الاتفاق السياسي هو المدخل بين قادة هؤلاء الكتائب وبين القادة السياسيين نعرف كلنا نعرف أن هناك بعض القادة السياسيين عندهم بعض قادة الكتائب الذين يقاتلون بأسمائهم ويحمون مصالحهم الخاصة، كل هذا يجب أن يطرح، وضع طرح شفاف على الشعب الليبي، الشعب الليبي أعتقد أنه شعب ذكي..

حلول توافقية للخروج من الأزمة في ليبيا

خديجة بن قنة: يعني أصبحنا أمام واقع يعني أصبحنا أمام واقع جديد كل يعني فريق سياسي له تشكيل أو مليشيات مسلحة، الاتفاق السياسي يبدو صعباً أستاذ مكني الآن غياب الاتفاق السياسي واستمرار الصراع بين أجهزة الدولة المختلفة وبين الفصائل السياسية هل يبدو العائق الأساسي أمام التحول نحو وضع أمني إيجابي جديد؟

الظاهر محمد مكني: هي المشكلة الأساسية بعد الثورة أن المجتمع الليبي قد صار فيه تغير أو تبدل للقيم فظهرت قيم جديدة مثل حب السلطة والمال والمراكز والنفوذ فهذه القيم غير معروفة وبالتالي هذه أربكت المشهد السياسي، فالمؤتمر يعني استطاع تشكيل حكومتين في فترة وجيزة ولكن ضغط الشارع كان يقول أن الحكومة هذه سواء كان يعني إن صح التعبير يمينية أو يسارية أو غيرها فعلى الشعب أو المجتمع أن يكف عن

ذلك فالمؤتمر يعني إذا تركوا له الفرصة يستطيع تشكيل حكومة جيدة وقادرة على أداء أعمالها في كل ربوع ليبيا، ولكن بهذه الطريقة وبهذا الضغط عفوياً يعني المؤتمر الوطني العام تعرض أكثر من ٢٥٧ ما بين اقتحامات يعني ما بين خفيف ومتوسط وثقيل يعني عدد اجتماعاتنا لا تتجاوز ١٤٠ فبهذه الظروف كيف يتم يعني العمل في هذه الظروف يعني؟ مهما كان، سواء كان الحكومة أو المؤتمر لا يستطيعان العمل بهذه الظروف إلا إذا المجتمع الليبي تمسك بقيمه الأساسية.

خديجة بن قنة: من هنا نسأل أستاذ البرعصي إذن ما المطلوب من جميع القوى السياسية الليبية بما فيها تلك التي لا تشارك في الحكومة الآن لإخراج ليبيا من أزمتها الحالية؟

سليمان البرعصي: أعتقد في القبول بالحد الأدنى من التنازلات بين جميع الأطراف، ليبيا لم تبنَ بفصيل سياسي واحد أو بوجهة نظر سياسية واحدة، ليبيا تحتاج إلى التوافق الآن وخاصة في هذه المرحلة الحرجة يجب التنازل عن بعض الأطماع والمكاسب الموجودة على الأرض وخاصة من طرف الميليشيات والكتائب الموجودة على الأرض، يجب التنازل والحوار الشفاف والصريح والذي يجب أن يكون أمام الشعب، قد سأم الشعب الليبي من الترهات ومن أكاذيب هؤلاء السياسيين الذي كل واحد يقول نحن نريد مصلحة الشعب الليبي نحن وهو في الحقيقة يريد المصلحة الشخصية لحزبه، نحن الآن في وضع يحتاج إلى توافق واضح يحتاج إلى الاتفاق على ثوابت الأمة الليبية والشعب الليبي وهي إحلال الأمن وقيام الدولة وإلا سيكون مستقبل ليبيا كمستقبل العراق أو مستقبل الصومال.

خديجة بن قنة: أستاذ مكني كيف ترى مصير العملية السياسية في ليبيا إذا استمر الوضع الحالي على ما هو عليه؟

الظاهر محمد مكني: مصير العملية السياسية في ليبيا واضح حسب الإعلان الدستوري فنحن نعرف جيداً أن المؤتمر الوطني العام في بداية انتخابه يعني ثمة تغيير الإعلان الدستوري يوم ٧/٥ بدل تعيين لجنة الستين إلى انتخاب، فنحن نعرف جيداً أن عملية الانتخاب ليست كعملية تعيين فالمدة المفروضة هذه غير محسوبة ولكن بعد أداء اليمين لجنة الستين أمام المؤتمر الوطني العام فهناك مدد محددة في الإعلان الدستوري واضحة تقريباً ٤ شهور ليقدم مشروع الدستور ويتم بشهر مراجعة عند المؤتمر

الوطني ومن ثم يعرض على الاستفتاء وثم يتم الانتخابات سواء على شكل الدولة إن كانت رئاسية أو برلمانية يتم الانتخابات، وينتخب البرلمان القادم ويسلم السلطة إلى الجسم الشرعي المنتخب الجديد، فهنا في بعض منهم يقول يعني مدة المؤتمر الوطني تنتهي يوم ٢/٧ فهذا يعني مغلوط فهذه المدد مدد تنظيمية فقط والمكتوب في الإعلان الدستوري واضح وصريح بأن المؤتمر الوطني يسلم إلى جسم شرعي منتخب.

خديجة بن قنة: شكراً جزيلاً.

الطاهر محمد مكني: ونحن مستعدون تمام الاستعداد لتسليم السلطة إذا كان انتخاب، تم انتخاب لجنة الستين إن أعدوا واستطاعوا الدستور خلال المرحلة معينة قصيرة جداً شهر أو شهرين فنحن لا يعني لدينا المانع أن يتم التصديق على هذا الدستور وطرحها للاستفتاء الشعبي ونسلم السلطة إلى جسم منتخب قادر.

خديجة بن قنة: شكراً لك، أشكرك الطاهر محمد مكني عضو لجنة الأمن القومي في المؤتمر الوطني العام كنت معنا من طرابلس، وأشكر أيضاً ضيفنا الأستاذ سليمان البرعصي الكاتب والمحلل السياسي أيضاً كنت معنا من طرابلس شكراً جزيلاً لكما، بهذا تنتهي مشاهدنا هذه الحلقة من حديث الثورة لنا لقاء آخر في حديث من أحاديث الثورات العربية الأخرى لكم منا أطيب المنى؛ إلى اللقاء.